AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور جودة التقارير المالية الدورية في الحدّ من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية

The role of periodic financial reports in reducing credit risks in Iraqi commercial banks

https://doi.org/10.29124/kjeas.1547.15

م. د. عادل بشير ظاهر [1] م. عقيل سالم [2] م. م إسراء كاطع فياض [3]

ifayaadh@uowasit.edu.iq aqeels@uowasit.edu.iq Adelbasheer@uowasit.edu.iq

جامعة واسط – كلّية الادارة والاقتصاد – قسم المالية والمصرفية

المستخلص:

تهدف المصارف التجارية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وبأقلّ المخاطر الائتمانية الممكنة، وذلك من خلال جودة التقارير المالية. والمقصود بجودة التقارير هنا (الإفصاح الشامل والمفصّل عن تفاصيل المخاطر الائتمانية كافة)، إذْ إنّ هذه التقارير تمنح تلك المصارف الموثوقية في أدائها المهني، وتكون أداة رقابية فعّالة في الحدّ من تلك المخاطر الوظيفة الرئيسة للمصارف .وهي عملية إعطاء القروض والتي تعدّ من أكبر العمليات المصرفية تحقيقاً للأرباح. وفي الوقت نفسه على المصارف المحافظة على نسبة من السيولة الكافية لإدارة الأنشطة والعمليات المصرفية وعبور مخاطر السيولة لتحقيق الأرباح. لذا فأنّ دور جودة التقارير المعلنة بشكل دوري مستمرّ تساعد تلك المؤسّسات في تحديد عمليات المغامرة وبيانها في منح القروض من قبل المصارف و تعثّر سدادها ونسب الديون المشكوك في استرداها، ممّا يكتسب البحث أهمّيته من أهمّية جودة التقارير المالية في الحدّ من المخاطر الائتمانية المصرفية .

الكلمات المفتاحية: جودة التقارير المالية ، الحدّ من المخاطر الائتمانية، للمصارف التجارية العراقية

ABSTRACT

Commercial banks seek to achieve their strategic goals and the lowest possible credit risks through the quality of financial reports, and what is meant here by quality are reports (comprehensive and detailed disclosure of all details of credit risks), as these reports give those banks reliability in their professional performance and are an effective control tool in reducing those Risks The main function of banks is the process of granting loans, which is considered the most profitable banking operation, and at the same time, banks must

maintain a sufficient liquidity ratio to manage other banking activities and operations and overcome liquidity risks while achieving appropriate profits. And the statement of risky operations in granting loans by banks, their defaults, and doubtful debt ratios, which the research gains importance from the importance of the quality of financial reports in reducing bank credit risks for financial and commercial banking institutions, which is reflected in the economic performance of the country as a whole.

Keywords: quality of financial reports, credit risk reduction, for Iraqi commercial banks

المقدّمة.

نظرا لما تعرّضت له بيئة الأعمال في ظلّ التطوّرات الحديثة التي شهدتها؛ وذلك بسبب التقدّم التكنولوجي والذي ادّى إلى تلاشي الحدود بين الأسواق وجَعْلِ العالم أشبه بسوقٍ واحدٍ، وهذه التطوّرات الحديثة قد يترتّب عليها انخفاض في مستوى ملاءمة معلومات التقارير المالية عن أعمال المصارف، وقد لا تعطي التقارير المالية للمستخدمين صورة كاملة وشاملة وواضحة عن أداء عمل المصارف التجارية التي تعتمد على فلسفات إدارية حديثة، وتهتمّ في تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وهذا يؤدّي إلى حصول فجوة في معلومات التقارير المالية من جهة، ومتطلّبات المستخدمين الخارجيين للمعلومات من جهة أخرى. لذلك يتوجّب عليها تلبية متطلّبات المستخدمين، و القيام بالإفصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية، التي تتضمّنها التقارير المالية لتعكس صورة واضحة للزبائن عن أداء عملياتها المصرفية لاتّخاذ القرارات المناسبة.

Introduction

In view of what the business environment has been exposed to in light of the recent developments it has witnessed, due to technological progress, which has led to the fading of borders between markets and made the world more like a single market, and that these recent developments may result in a decrease in the level of appropriateness of financial reporting information on the work of banks. The financial reports do not give users a complete, comprehensive and clear picture of the performance of the work of commercial banks that rely on modern management philosophies, and are interested in achieving a set of strategic goals, and this leads to a gap in the information of financial reports on one hand, and the requirements of external users of information on the other hand, Therefore, it must meet the requirements of users, and disclose its financial and non-financial information that is included in the financial reports to reflect a clear picture to customers of the performance of its banking operations in order to take appropriate decisions.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث Research problem

نظر لما تشهده بيئة الأعمال الحديثة في شتى المجالات، وكذلك ما يشهده علم المحاسبة من تطوّرات على الأصعدة والمستويات كافّة، ولغرض مواكبة هذه التطوّرات دعت الحاجة للاهتمام بجودة التقارير المالية للحدّ من المخاطر الائتمانية، والتي تتعرّض لها المصارف العراقية التجارية، يمكن صياغة مشكلة البحث كالآتي:

هل لجودة التقارير المالية الدورية تأثيرٌ فعّال في الحدّ من المخاطر الائتمانية.

ثانياً: أهداف البحث Research goals

1- إلى أيّ مدى يمكن أنّ تتّصف جودة التقارير المالية بالحدِّ من المخاطر الائتمانية.
2- ما خصائص تلك التقارير وتأثيرها في الحفاظ على المصارف التجارية من المخاطر الائتمانية.

ثالثاً: أهمّية البحث Research importance:

تتلخص أهمّية البحث بآلاتي:

أهمّية البحث من أهمّية التقارير المالية، ومالَها من دور كبير في بيئة القطاع المصرفي التجاري، إذْ يُمثّل الركيزة الأساس من ركائز الاقتصاد، وقد تَمّ اختبار إمكانية تحسين جودة التقارير المالية لهذا القطاع، ومالها من قيمة أساس تساعده في تجنّب المخاطر.

رابعاً: فرضية البحث: Research Hypothesis

وفقا لما تقدّم من مشكلة البحث وتساؤلاتها والأهداف المحدّدة لها اعتمد الباحث الفرضيات الأساس الآتية:

1- ليس هناك دورٌ للتقارير المالية الدورية للحدّ من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية.

2- لا توجد علاقة بين التقارير المالية الدورية والمخاطر الائتمانية للمصارف التجارية.

خامساً: حدود البحث Search limits

اعتمد الباحث في الجانب التطبيقي على البيئة العراقية في القطاع المصرفي الحكومي العراقي، وتحديدا المصرف العراقي للتجارة ومصرف الدولي فرع الكوت

سادساً: أساليب جمع البحث Search collection methods

أولاً: - الجانب النظري: استنبط الباحث هذا الجانب من المراجع والأدبيات العربية والأجنبية المتضمّن متغيّرات الدراسة، وما تضمّنته من الرسائل والدراسات التي تناولت الموضوع، ومن خلال (الأنترنيت).

ثانياً: -الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث نموذج الاستبيان الذي تَمّ تصميه لهذا الغرض (دور التقارير المالية الدورية في الحدّ من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية).

المبحث الأول

جودة التقارير المالية

تعريف جودة التقارير المالية:

عرّفتْ الجودة بأنّها "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمّنها التقارير المالية، وما تحقّقه من فائدة للمستخدمين، ولتحقيق الهدف يجب أنّ تخلو من التحريف والتضليل، وأنّ يَتمّ إعدادها وفقًا لمجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمنهية، بما يتّفق مع الأهداف التي استعملت من أجلها " (أبو حمام ، 2009: 54)

وُعرّفتْ أيضاً " بالدقّة في نقل المعلومات عن عمليات الشركة، ولا سيّما قائمة التدفّقات النقدية المتوقّعة، والتي تُطلع المساهمين عن وضع الشركة الحالي" (Badle et al.، 2009 :3).

و عرّفتْ أيضا بأنّها تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أنّ تتّصف بها المعلومات المحاسبية للأطراف كافة ذات العلاقة، والتي تستعمل تلك المعلومات. ويعدّ تحديد هذه الخصائص حلقة وصل بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقوّمات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي " (أبو بكر ،2012: 114)

وعرّفها أكيم بأنّها " مدى إمكانية التقارير المالية بعكس الحالة الاقتصادية للشركة أثناء مدّة القياس (أكيم وتشيس، 2014: 3).

وأخيرا عرّفتْ بأنّها الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية، والتي تعكس طبيعة عمل المنظّمة بما يخدم أصحاب المصالح من اتّخاذ القرارات "(حمادة ، 2014 (682) .

أولاً: أنواع التقارير المالية

إنّ التقارير المالية تتّخذ أشكال عدّة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، ويوضّح (السامرائي، 2016: 33) بعض أشكال التقارير بالآتي:

أ. **قائمة المركز المالي** : عبارة عن جداول موجزة أساس توضّح الوضع المالي للشركة في تأريخ معيّن وتظهر المعلومات المتمثّلة بالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية.

ب . **قائمة الدخل:** قائمة تبيّن نتائج أعمال الشركة من ربح أو خسارة خلال مدّة زمنية معيّنة من مقابلة مجموع الإيرادات مع مجموع المصروفات.

ت. **قائمة التدّفقات النقدية:** قائمة توضّح التدفقات النقدية كلُّها، الداخلة والخارجة إلى الشركة خلال المدّة المالية.

ث . **قائمة التغيّرات في حقوق الملكية:** هي قائمة توضّح التغيّرات الحاصلة على حقوق الملكية خلال مدّة محاسبية محدّدة منذ بدء النشاط.

ج. الإيضاحات المرفقة مع التقارير المالية: تعرض معلومات عن الوضع المالي للشركة، فقد لا يَتُمُّ عرضها بشكل كافٍ في البنود الواردة في التقارير المالية للشركة من أجل تجاوز التكرارات.

الثاني : العوامل المؤثّرة في جودة التقارير المالية:

(ترى الزهراء 2013 ، ٤٩) أنّ جودة التقارير المالية تعتمد على جودة المعلومات الواردة في التقارير ومنفعتها ، لذلك هي تحدّد عوامل عدّة مؤثّرة على إنتاج المعلومات، ومن ثَمّ سوف تؤثّر على جودة التقارير المالية كما يأتي:

العوامل المادية: تشمل المكوّنات المادية كُلّها من الأجهزة والأدوات المحاسبية، سواء أكانت يدوية أم آلية، والتي تستعمل في إنتاج المعلومات.

العوامل البشرية: تشمل مجموعة الأفراد المكلّفين بتشغيل النظام المحاسبي ويعملون فيه.

العوامل المالية: تتضمّن الأموال جميعها المتوفّرة للنظام، وتستعمل في أداء وظائفه ومهامه.

قواعد البيانات: إذْ تحتوي على إجراءات تطبيقية، وبيانات مهمّة لتشغيل النظام، وتساعد في تحقيق أهدافه.

ثالثاً : طرائق قياس جودة التقارير المالية:

تناولت بعض الدراسات قياس جودة التقارير المالية بطرائق عدّة، و من هذه الدراسات Best et al.، 2009 (إسماعيل (٢٠١١) دهمان (٢٠١٢) ما يقيسها بشكل وصفي طريق من خلال استمارة الاستبيان بالاعتماد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، ومنهم echow & Dicher 2002) (النجار، ٢٠١٦) إذْ يقيسها من خلال بيانات أساس ، باستعمال مقياس كمّية، كما يأتي :

طريقة خصائص جودة المعلومات المحاسبية : تستعمل هذه الخصائص لتحديد جودة المعلومة، فإذا توفّرتْ هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية كانت المعلومات ذات جودة عالية. وقد تعدّدتْ تصنيفات هذه الخصائص حتى استقرّ بها المطاف بالإطار المشترك الذي تَمّ بين (FASB) و (IASB) في عامّ ٢٠١٠، إذْ حدَّد خصائص جودة المعلومات المحاسبية. وأوضح الإطار المشترك بين (FASB) و (IASB) تفاصيل خصائص جودة المعلومات المحاسبية بالآتي:

أ. الخصائص الأساس وتتمثّل بخاصيتين كما يأتي:

* **الملاءمة**: لكي تكون هذه المعلومات فاعلة، يجب أنْ يكون لها القدرة في التأثير على متّخذي القرارات بشكل إيجابي عن طريق مساعدتهم بدراسة نتائج العمليات السابقة والأحداث الحالية، وأنّ تتّصف المعلومات بالخصائص الآتية: القيمة التنبُئية، والقيمة التأكيدية، والأهمّية النسبية؛ لكي تتوفّر فيها خاصّية الملاءمة (32 : 2014 ،.Kieso et al).

* **التمثيل الصادق** : وهو مدى إمكانية المعلومات في توضيح جوهر المعامّلات أو مضمونها وليس فقط شكلها القانوني، ولكي تتّصف المعلومات بالتمثيل الصادق يجب أنْ تتميّز بالخصائص الآتية: الاكتمال ، الحيادية، الخلوّ من الخطأ (محمد٢٠١٧: ٤٣).

ب . الخصائص التعزيزية وتشمل :

- قابلية المقارنة: وهي مدى قدرة المستخدمين على إجراء المقارنة للقوائم المالية للمنشاة خلال مُدّة معيّنة، لتحديد اتّجاهات المركز المالي والأداء، كما يجب مقارنة قوائم المنشأة مع قوائم منشآت أخرى تعمل في النشاط نفسه لتقويم المركز المالي وتقويم الأداء.

قابلية الفهم : من الخصائص الأساس للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، هي قابلية الفهم من قبل المستخدمين، ولاكتساب هذا الفهم يفترض أنْ يمتلكوا مستوىً جيّدًا من المعرّفة في مجال الأعمال الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم رغبة في تحليل المعلومات ودراستها بمستوىً معقولٍ من العناية (عمر، ٢٠١٧:٥٠).

قابلية التحقّق : ويقصد بها إمكانية أصحاب الخبرة والمعرّفة في التحقّق من نتائج المعلومات، وإجماعهم على صحّة نتائج العمليات المحاسبية أو خطئها التي جرت في المنشأة، وتتعلّق هذه الخاصّية بالتمثيل الصادق.

التوقيت المناسب : إمكانية توفير المعلومات بالوقت والمكان المناسبين لمتّخذي القرارات، وقبل أن تفقد فائدتها وقدرتها على التأثير في متّخذ القرار، وتتعلّق هذه الخاصّية بالملاءمة (محمد، ٢٠١٦:٤٤)

رابعاً . أهداف جودة التقارير المالية:

تشير جودة التقارير المالية إلى خلوّ هذه التقارير من: الأخطاء، والتحريفات، والتزوير، والتلاعب بشكل يساعد مستخدميها على اتّخاذ قرارات سليمة. لذا هناك العديد من الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها من خلال جودة التقارير المالية. ومن تلك الأهداف ما يأتي:(Beest et al.، 2009 : 3)

1. تزويد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات القيمة، التي تساعدهم في اتّخاذ قراراتهم.
2. تساعد في تقويم أداء إدارة الشركة ومدى فاعليتها وكفاءتها.
3. كذلك التحقّقُ من حجم الإمكانات والخبرات التي تمتلكها الشركة لتساعدها في استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثلَ.
4. تقدّم معلومات عادلة دونما أيّ تحيّز لأيّ طرف.
5. توفّر معلومات تمكّن الشركة من التنبّؤ بحجم تدفّقاتها النقدية المستقبلية.

خامساً : أهمّية جودة التقارير المالية:

تُعدُّ التقارير المالية أداة ووسيلة للتواصل بين الإدارة وأصحاب المصالح أو المستخدمين لهذه التقارير، و يَتُمّ من خلالها إبلاغ تلك الجهات والأطراف الحكومية بالمعلومات التي يحتاجونها، وتكمن أهمّية جودة التقارير المالية من خلال ما يأتي: (Bzeouich et al. 2019: 4) :

1. تقلّلُ جودة التقارير المالية من تكاليف الوكالة من خلال تقليل المخاطر الأخلاقية للمديرين.
2. تعملُ جودة التقارير المالية على تخفيض تكلفة رأس المال.
3. وتساعدُ الإدارة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
4. تساعدُ الإدارة في ترشيد اتّخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.
5. تعمل على تحسين الأداء المالي للشركة من خلال زيادة الإفصاح والشفافية.

سادساً: العوامل المؤثّرة على جودة التقارير المالية:

تعتمد جودة التقارير المالية على جودة المعلومات الواردة فيها، وقد تَمّ تحديد العديد من العوامل التي تؤثّر في جودة تلك المعلومات، تُمّ في جودة التقارير المالية. ومن هذه العوامل ما يأتي: (حسين) ومصطفى، ٢٠١٩: ٦٣-٦٤)

1. **العوامل المادية:** وتشمل المكوّنات جميعها، التي تستعمل في إنتاج المعلومات من أجهزة وأدوات محاسبية سواء أكانت آلية أم يدوية.
2. **العوامل البشرية:** وتشملُ الأفراد القائمين كافّة على تشغيل النظام المحاسبي والعامّلين فيه.
3. **العوامل المالية**: تشملُ مجموع المبالغ المتاحة، والتي تستعمل لقيام النظام بمهامه ووظائفه. وتشمل قواعد البيانات مجموعة من البيانات الضرورية والإجراءات التطبيقية اللازمة في تشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

سابعاً : أنواع جودة التقارير المالية.

يتطلّب تحقيق جودة التقارير المالية تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة هي كما يأتي: (السامرائي، ٢٠١٦:٣٤).

ـ **الجودة في صياغة التقرير**: تعني الاختيار الدقيق للكلمات الواضحة والمفهومة، والتي تُمثل بدقّة محتوى التقرير، وهذا يتطلّب توفّر خاصّية الوضوح.

ـ **الجودة في محتوى التقرير**: تعني خلوّ التقرير من الأخطاء الجوهرية، ما يجعله مطبّقًا لخصائص: الشمول، والاكتمال، والدقّة.

ـ **الجودة في عرض التقرير:** تعني عرض التقرير في الوقت المناسب، وتكون طريقة العرض واضحة لا تتطلّبُ تفسيرًا، وتتحقّق هذه الجودة بتوافر خصائص: الثبات، والحياد، والشفافية، والتوقيت المناسب.

ثامناً : طرائق قياس جودة التقارير المالية:

تعدّدتْ المقاييس التي تناولتها الدراسات السابقة في قياس جودة التقارير المالية، فمنهم من اعتمد طرائق ومقاييس كمّية معتمدا على بيانات فعلية. ومن هذه الدراسات in et al. 2018 الصايغ وعبد المجيد (٢٠١٥)، (علي، (٢٠١٧). وهناك من اعتمد طرائق وصفية معتمدا على استمارة الاستبيان في جمع البيانات ثُمّ تحليلها، منهم (العبدون ٢٠١٨). ومن أبرز طرائق القياس: طريقة جودة الأرباح، ويختلف مفهوم جودة الأرباح باختلاف الجهة التي تستعمل التقارير المالية، فالدائنون والمُقرضون يكون اهتمامهم بقدرة الأرباح على إحداث النقد، في حين يرى المشرّعون والمدّققون والقائمون على وضع المعايير بأنّ جودة الأرباح تتحقّقُ عندما يَتُمُّ الإفصاح عنها وبما يتلاءم والمبادئ المحاسبية، إذْ إنّ ارتفاع صافي الدخل لا يعني ارتفاع التدفّق النقدي، لكن ترتفع جودة الأرباح في الشركة عندما يرتفع التدفّق النقدي التشغيلي. (حسين ومصطفى، ٢٠١٩: ٦٥)

المبحث الثاني

المخاطر الائتمانية

مفهوم المخاطر.

هناك العديد من المفاهيم ضمن هذا المجال من بينها: احتمالية التعرّض إلى خسائر غير متوقّعة، وغير مخطّط لها؛ نتيجة تذبذب العائد المتوقّع على استثمارات معيّنة ، أيْ انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقّعة. وقد عرّفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة في هيئة قطاع المصارف / الولايات المتحدة الامريكية (Financial Services Roundtable(FSP · باحتمالية حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحدّ من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحدّ من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهةٍ أخرى.

- مفهوم إدارة المخاطر: هي الإجراءات كافّة التي تقوم بها الإدارة للحدّ من التأثيرات السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في حدودٍ دنيا.

- وُعرّفتْ من قبل لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر (FSR) تلك العملية التي يَتُمُّ من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، بهدف ضمان فهمٍ كامل لها، والاطمئنان بأنّها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.

أولاً : أنواع المخاطر:

هناك العديد من التقسيمات للمخاطر التي تتعرّض لها المصارف بشكل عامّ من أهمّها:

(أ) **المخاطر المالية**: وتتمثّل بالآتي :

- **مخاطر السوق**: و تنشأ عن التغيّرات في ظروف السوق، ولذا فإنّ مصدرها هي الأدوات والأصول التي يَتُمّ تتداول في السوق، وأضيفت إلى متطلّبات معيار كفاية رأس المال في عامّ 1996، إذْ يتوجّب على المصارف الاحتفاظ برأسمال كافٍ لمواجهة مخاطر السوق.

ويتضمّن هذا النوع من المخاطر ما يأتي:

1. **مخاطر أسعار الفائدة**: وتتمثّل الخسائر الناشئة عن التقلّبات التي قد تحدث في معدّلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغيّر في أسعار المنتجات الناشئة عن التغيّر في أسعار الفائدة، و مالها من تأثير على إيرادات المصرف ورأسماله.

2. **مخاطر أسعار العملة**: وتتمثّل بالخسائر الناشئة عن تقلّبات أسعار العملات الأجنبية، والتي لها علاقة بموجودات المصرف والتزاماته.

ـ **مخاطر الائتمان**: وتنشأ من عجز بعض عملاء المصرف المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم للمصارف، في موعد استحقاق هذه الالتزامات، أو عدم سدادها بحسب الشروط المتّفق عليها، إذْ إنّ هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدّد. وتنشأ مخاطر الائتمان من خلال الجوانب الآتية :

1. الذمم المدينة للعقود .
2. الذمم المدينة والأطراف التي تَمّ التعامّل معها في عقود.
3. المدفوعات التي تتمثّل بالإيجارات المدينة في عقود الإيجارات.
4. الصكوك التي تَمّ الاحتفاظ بها في تواريخ استحقاقها في السجلّات المصرفية.

ثانياً: **مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي**:

من المخاطر الائتمانية الخسارة المحتملة الناتجة عن تعثّر المقترض عن سداد قيمة مبلغ القرض وفوائده إلى المصرف المقرض في موعد الاستحقاق المحدّد في شروط العقد الائتماني المبرم مع المصرف (Mekasha،2011:10).

وتُعرّف المخاطر الائتمانية أيضاً بأنّها مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، أيّ أنْ يتخلّفَ المُقترِضون عن الدفع، فيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم عن خدمة الدَّيْنِ، وينشأ عن التعثّر عن السداد خسارة كلّية أو جزئية لمبلغ المُقْترض إلى الطرف المُقْترِضِ (حنفي، ٥٥٢٠٠٠).

وتتعلّق المخاطر الائتمانية دائما بالقروض والكشف عن الحساب، و أيْ تسهيلات ائتمانية تقدّم للمُقترض، تنجمُ عنها المخاطر الائتمانية. وغالبا ما يمنحُ المصرف لعملائه قروضا واجبة السداد في وقت محدّد في المستقبل، ويخفقُ العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القرض، أو عندما يفتح المصرفُ خطابات الاعتماد المستندي لاستيراد أيّ بضائع نيابة عن المقترض في توفير الأموال الكافية لتغطية البضائع حين وصولها. (الصيرفي، ٢٠٠٦:٦٦)

ثالثاً: مصادر مخاطر الائتمان المصرفي:

تنشأ مخاطر الائتمان المصرفي عن طريق ثلاثة مصادر: تكون مرتبطة بالمقترض، وبطبيعة النشاط الذي يزاوله، وترتبط أيضا بالمصرف نفسه. ويمكن توضيح هذه المصادر وبيانها والمخاطر التي قد تنشأ عنها:

أ. المخاطر المتعلّقة بالمُقترض: هذا النوع من المخاطر مرتبطٌ بالمقترض نفسه، إذْ يتعلّق بشخصية المقترض وأهليته وسمعته الائتمانية، والمركز المالي الذي يتمتّع به، ومقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد السداد. وتنشأ مخاطر الائتمان هذه عن: التضليل والمبالغة في المعلومات المقدّمة من قبل المقترض، أو البيانات التي تَمّ الاعتماد عليها في تحليل قوة المركز المالي للمقترض (أبوكرش، ٢٠٠٥:٦).

ب. المخاطر المتعلّقة بنشاط المقترض: تنشأ هذه المخاطر عن طبيعة النشاط الذي يزاوله المقترض، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه سواء أكان زراعيّاً أم سياحياً أم صناعياً، والظروف العامّة التي تحيط بنشاط المقترض، والحالة الاقتصادية له، والظروف الاجتماعية والسياسية والتي سيكون لها تأثير قوي في مقدرة المُقترض على السداد. إنّ

تأخّر المدينين في السداد أو إفلاسهم وامتناعهم عن تسديد التزاماتهم سوف يؤدّي إلى عدم قدرة العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف.

ت. المخاطر المتعلّقة بالمصارف: إمّا المخاطر المتعلّقة بالمصارف فهي نتيجة للتقويم الخاطئ من قبل إدارة المصارف عند القيام بعملية منح الائتمان، وعدم الاعتماد على المعايير الصحيحة والسليمة في ذلك. وهذا نتيجة لعدم التأكّد من المعلومات والبيانات التي جمعت بخصوص المقترض، أو من سوء التحليل لهذه المعلومات، (الزبيدي، ٢٠٠٢ (١٧٩).

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي اعتمد الباحث نموذج استبيان صُمّمَ لهذا الغرض

(دور التقارير المالية الدورية في الحدّ من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية).

تضمَّنَ هذا المبحث عرضاً لنتائج البحث عن طريق استعمال استمارة الاستبيان المُقسّمة على محورين: يُمثّل المحور الأول (جودة التقارير المالية)، ويمثّل المحور الثاني (المخاطر الائتمانية المصرفية) بالاستعانة بمقياس ليكارت الخماسي.

ولتحديد إجابات أفراد عيّنة الدراسة تجاه الفقرات الرئيسة التي تضمنتها أداة الدراسة تَمّ استعمال: الوسّط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، واتّجاه العّينة للفقرات على الشكل الآتي:

المتوسّط الحسابي: (Mean)، وذلك لمعرّفة مدى ارتفاع إجابات أفراد الدراسة أو انخفاضها عن كُلّ فقرة من فقرات الدراسة.

الانحراف المعياري: (Standard Deviation)، لمعرّفة مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة لكُلّ فقرة من فقرات الدراسة عن وسطها الحسابي، ونلاحظ أنّ الانحراف المعياري يوضّح التشتّت في إجابات أفراد الدراسة للفقرات إلى جانب المحاور الرئيس، فكُلّما اقتربت القيمة من الصفر تركّزتْ الإجابات وانخفض تشتّتها بين المقياس.

وحساب المدى، وهو في هذه الحالة عبارة عن (أكبر قيمة- أصغر قيمة)، في مقياس ليكارت الخماسي أيّ (5-1=4).

ثم يَتُمُّ تحديد طول الخلية عن طريق (قسمة المدى على عدد حقول مقياس ليكارت)، أيّ (5/4=0.80).

بعد ذلك يَتُمُّ إضافة طول الخلية إلى أقلّ قيمة في المقياس، وهي (1) للحصول على الحدّ الأعلى وهو (لأ أتّفقُ بشدّة) ،وهكذا حتى نصل إلى الحدود الدنيا والعليا لكُلّ خلية وتكون كالآتي:

أيُّ وسط تقع قيمته بين (1- 1,79)، يصنّفُ في الخلية (لا أتّفقُ بشدّة). وهو ما يشكّلُ نسبة أقلّ من (20%).

أيُّ وسط حسابي قيمته أكبر من (1.80 وحتى 2.59) يصنّفُ في الخلية (لا أتّفق). وهو ما يشكّلُ نسبة ما بين (21%) إلى (40%).

أيّ وسط قيمته أكبر من (2.60 وحتى 3.39) يصنّفُ في خلية (محايد). وهو ما يشكّلُ نسبة ما بين (41%) إلى (60%).

أيّ وسط حسابي قيمته أكبر من (3.40 وحتى 4.19) يصنّفُ في الخلية (أتّفق). وهو ما يشكّلُ نسبة ما بين (61%) إلى (80%).

أيّ وسط حسابي قيمته أكبر من (4.20 وحتى 5) يصنّفُ في الخلية (أتّفقُ بشدّة). وهو ما يشكّلُ نسبة أكثر من (81 %). والذي يوضّحهُ الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)، مقياس الإجابات.

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	لا أتّفقُ بشدّة	لا أتّفقُ	محايد	أتّفقُ	أتّفقُ بشدّة
المدى	1_1.79	1.80_2.59	2.60_3.39	3.40_4.19	4.20_5
النسبة	20%	40%	60%	80%	80_100%

أولا: وصف استجابات العّينة للمحور الأول.

أظهرت نتائجها الإحصائية حصول المحور الأول (2) على متوسّط حسابي (3.67) ،وهو أكبر من المتوسّط الفرضي (3)، إذْ إنّ الانحراف المعياري والذي يبيّن تجانس آراء عيّنة البحث، إذْ بلغ (0.77) وبنسبة مئوية بلغتْ (73.4 %)، بمعنى أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ)، وهذا يدلّ على اتّفاق عيّنة البحث على فقرات المحور . وفي ما يأتي الوصف التحليلي كما مبيّن في الجدول رقم (2) :

الجدول (2) يبيّن النتائج الإحصائية (المتوسّط الحسابي ـ الانحراف المعياري ـ النسبة المئوية)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتّجاه العّينة
1	جودة التقارير المالية لها دورٌ" فاعل في الحدّ من المخاطر الائتمانية.	3.83	0.7	76.6	أتّفقُ
2	بإمكان التقارير المالية المُفصح عنها بشكل دوري للبنوك أنْ تسهم في تحقيق مبدأ كفاية رأس المال المصرفي، وذلك بعد بيان مخاطرة الائتمانية.	3.63	0.72	72.6	أتّفقُ

3	**التقارير المالية الدورية تُسهم في الإفصاح عن السيولة المالية للبنوك ذات المخاطرة الائتمانية العالية.**	**3.59**	**0.76**	**71.8**	**أتّفقُ**
4	**توجد مؤسّسات مستقلّة تمنح جدارة ائتمانية التي بدورها تسهم من الحدّ من المخاطر الناجمة عن منح القروض والتسهيلات المصرفية.**	**3.51**	**0.74**	**70.2**	**أتّفقُ**
5	**اعتماد البنك المركزي العراقي على جودة التقارير المالية الدورية التي توضّح مدى بيان مخاطر البنوك الائتمانية.**	**3.76**	**0.76**	**75.2**	**أتّفقُ**
6	**الآليات والسياسات المالية والنقدية المتّبعة من قبل البنك المركزي تُسهمُ في تحسين جودة التقارير المالية للقطاع المصرفي العراقي.**	**3.49**	**0.77**	**69.8**	**أتّفقُ**
7	**ملاءمة القوانين والتشريعات الخاصّة في القطاع المصرفي العراقي مع معايير جودة التقارير المالية.**	**3.29**	**0.89**	**65.8**	**محايد**
8	**جوده التقارير المالية المصرفية تُسهمُ بشكل أساسٍ في درجة التصنيف الائتماني للمصرف.**	**3.54**	**0.8**	**70.8**	**أتّفقُ**
	للمحور الأول كُلّه	**3.67**	**0.77**	**73.4**	**أتّفق**

❖ إعداد الباحث باستعمال برنامج (APSS 1.0)

❖ **التحليل للفقرة الأولى:** الفقرة رقم (1) والتي تنصّ على (جودة التقارير المالية لها دورٌ فاعل في الحدّ من المخاطر الائتمانية) بلغ وسطها الحسابي (3.83)، وهو أعلى من (3.40)، وأقلّ من (4.19). واتّضح أنّ العّينة تنظر نظرة (موافق) لهذه العبارة . ولمعرّفة انحرافات موافقات الأفراد للفقرة (1) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.7) بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، إذْ تبلغ النسبة المئوية (76.6%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ).

❖ **تحليل للفقرة الثانية:** الفقرة رقم (2)، والتي تنصّ على (بإمكان التقارير المالية المُفصح عنها بشكل دوري للبنوك أنْ تسهم في تحقيق مبدأ كفاية رأس المال المصرفي، وذلك بعد بيان مخاطرة الائتمانية) بلغ الوسط الحسابي فيها (3.63) أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19)، ممّا يرمز إلى أنّ العّينة تتّجه نحو (موافق) لهذه العبارة . وللتعرّف على مدى ميلان إجابات الأفراد للفقرة (2) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.72)، أيّ بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، إذْ بلغت النسبة المئوية (72.6%) والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ).

- **تحليل للفقرة الثالثة:** إنّ الفقرة رقم (3) والتي تنصّ على (التقارير المالية الدورية تسهم في بيان والإفصاح عن السيولة المالية لبنوك ذات المخاطرة الائتمانية العالية) إذْ بلغ الوسط الحسابي (3.59)
- وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19) والذي يوضّح أنّ العّينة تنظر نظرة (موافق) لهذه العبارة. ولمعرّفة مدى انحرافات إجابات الأفراد للفقرة (3) عن المتوسّط الحسابي تبيّن أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.76)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (71.8%) والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفق).
- **تحليل للفقرة الرابعة:** إنّ الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: (توجد مؤسّسات مستقلّة تمنح جدارة ائتمانية التي بدورها تُسهمُ من الحدّ من المخاطر الناجمة عن منح القروض والتسهيلات المصرفية). و بلغ المتوسّط الحسابي (3.51)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19) والذي دلّ أنّ العّينة تتّجه نحو (موافق) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف إجابات الأفراد للفقرة (4) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.74) بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (70.2%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ) .
- **تحليل للفقرة الخامسة:** إنّ الفقرة رقم (5) والتي تنصّ على: (اعتماد البنك المركزي العراقي على جودة التقارير المالية الدورية، التي توضّح مدى بيان مخاطر البنوك الائتمانية) بلغ الوسط الحسابي (3.76)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19) ممّا يدلّ أنّ العّينة تتّجه نحو (موافق) لهذه العبارة. ولمعرّفة ميلان إجابات الأفراد للفقرة (5) عن وسطها الحسابي، نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.76)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانسًا، كما تبلغ النسبة المئوية (75.2%) والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ).
- **تحليل للفقرة السادسة:** إنّ الفقرة رقم (6) والتي تنصّ على :(الآليات والسياسات المالية والنقدية المتّبعة من قبل البنك المركزي تُسهمُ في تحسين جودة التقارير المالية للقطاع المصرفي العراقي)، إذْ بلغ الوسط الحسابي (3.49) أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19)، وهذا يدلّ بأنّ العّينة تنظر نظرة (أتّفقُ) لهذه العبارة. وللتعرف على مدى انحرافات إجابات الأفراد للفقرة (6) عن وسطها الحسابي، نلاحظُ أنّ الانحراف بلغ (0.77)، أيْ إنّها أقلّ تشتتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية، (69.8%) والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ).
- **تحليل للفقرة السابعة:** إنّ الفقرة رقم (7) والتي تنُصّ على: (ملاءمة القوانين والتشريعات الخاصّة في القطاع المصرفي العراقي مع معايير جودة التقارير المالية)، وبلغ المتوسّط الحسابي (3.29)، وهو أكبر من (2.60)، وأقلّ من (3.39)، ممّا يدلّ على أنّ العّينة تنظر نظرة (محايد) لهذه العبارة، وللتعرّف على مدى انحراف ميلان الأفراد للفقرة (7) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف بلغ (0.89)، أيْ بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (65.8%) والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (محايد) .
- **تحليل للفقرة الثامنة:** إنّ الفقرة رقم (8) والتي تنصّ على (جوده التقارير المالية المصرفية تسهم بشكل أساس في درجة التصنيف الائتماني للمصرف)، إذْ بلغ المتوسّط الحسابي (3.54)، وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19)، و يدلّ على أنّ العّينة ترى بأنّ نظرة (أتّفقُ) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف إجابات الأفراد للفقرة (8) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.8)، أيّ بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (70.8%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ) .

ثانيا: **1: بيان الاستجابات لعيّنة البحث للمحور الثاني.**

تشير النتائج الإحصائية إلى حصول المحور الثاني على وسط حسابي (**3.42**)، وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، و دَلّ الانحراف المعياري على تجانس آراء عيّنة البحث، و بلغ (0.82) نسبة مئوية بلغت (67.9 %)، بمعنى أنّ اتّجاه

العّينة نحو (أتّفق)، وهذا ويشير إلى اتّفاق عيّنة البحث على الفقرات الواردة في المحور الثاني. وفي ما يأتي الوصف التحليلي لفقرات المحور كما مبيّن في الجدول رقم (3):

الجدول (3) يبيّن النتائج الإحصائية: (المتوسّط الحسابي - الانحراف المعياري - النسب المئوية)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتّجاه العيّنة
1	سلامة التقارير المالية المصرفية ومهنيتها تكون مدخل للمصارف في تطبيق نموذج (CAMELS).	3.58	0.81	71.8	أتّفق
2	الأداء القوي لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك يسهم في جودة التقارير لبند القروض التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل البنوك.	3.30	0.82	66.7	محايد
3	موثوقية التقارير المالية الدورية للبنوك تُسهمُ في تحديد نسبة القروض المتعثّرة إلى معيار كفاية رأس المال المصرفي.	3.39	0.85	69.5	أتّفق
4	الشمولية في البيانات التقارير المالية الدورية تساعد في تحديد معيار السيولة والوفرة المالية لدى البنك.	3.45	0.85	68.8	أتّفق
5	جودة التقارير المالية ودقّتها لها دور في تحليل العناصر المكوّنة لرأس المال المصرفي.	3.49	0.77	69.8	أتّفق
6	الاعتماد على النشرات الدورية للتقارير الدورية تساعد المصارف في تقليل مخاطرها، وتجنّب الأزمات مع الأخذ بالحسبان المتغيّرات الحديثة التي تُعتمدُ كمؤشّرات للأداء المصرفي، وضبط السياسات المصرفية في الائتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال.	3.20	0.82	60.8	محايد
	للمحور الثاني كُلّه	3.42	0.87	67.9	أتّفق

الجدول * إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (APSS 1.0)

❖ **تحليل للفقرة الأولى:** تبيّنُ الفقرة رقم (1) والتي تنصّ على (**سلامة التقارير المالية المصرفية ومهنيته تكون مدخلًا للمصارف في تطبيق نموذج (CAMELS)**) أنّ المتوسّط الحسابي قد بلغَ (3.58)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من

(4.19) ممّا يدُلّ على أنّ العّينة ترى أنّ نظرة (أتّفق) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف إجابات الأفراد للفقرة (1) عن وسطها الحسابي، نلاحظ أنّ انحرافها بلغ (0.81)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (71.8%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ).

- **تحليل للفقرة الثانية**: من الفقرة رقم (2) والتي تنصّ على (**الأداء القوي لإدارة المخاطر في البنوك يُسهم في جودة تقاريرها المالية لبند القروض التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل البنوك**)، نلاحظ أنّ المتوسّط الحسابي قد بلغَ (3.30)، وهو أكبر من (2.60)، وأقلّ من (3.39)، ما يدلّ على أنّ العّينة تختار نظرة (محايد) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى ميلان الأفراد للفقرة (2) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.82)، أيْ إنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (66.7%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (محايد).
- **تحليل للفقرة الثالثة:** من الفقرة رقم (3) والتي تنصّ على: (موثوقية التقارير المالية الدورية للبنوك تسهمُ في تحديد نسبة القروض المتعثّرة إلى معيار كفاية رأس المال المصرفي) نلاحظ أنّ متوسّطها الحسابي قد بلغَ (3.39)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19)، ما دلّ أنّ العّينة ترى نظرة (موافق) لهذه العبارة. وللتعرّف على درجة انحراف استجابات الأفراد للفقرة (3) عن وسطها الحسابي يلاحظ أنّ انحرافها المعياري بلغ (0.85)، أيّ أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (69.5%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفقُ) .
- **تحليل للفقرة الرابعة:** من الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: (الشمولية في البيانات التقارير المالية الدورية تساعدُ في تحديد معيار السيولة والوفرة المالية لدى البنك)، أنّ متوسّطها الحسابي بلغَ (3.45) أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19)، ممّا يدلّ على أنّ العّينة ترى نظرة (موافق) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف استجابات الأفراد للفقرة (4) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.85)، أيّ بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (68.8%) والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفق).
- **تحليل للفقرة الخامسة:** نلاحظ من الفقرة رقم (5)، والتي تنصّ على (اعتماد البنك المركزي على جودة التقارير ودقّتها لها دور في تحليل العناصر المكوّنة لرأس المال المصرفي.)، أنّ المتوسّط الحسابي بلغَ (3.49)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19) ممّا يدلّ على أنّ العّينة ترى نظرة (أتّفق) لهذه العبارة، وللتعرّف على مدى انحراف إجابات الأفراد للفقرة (5) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف بلغ (0.77)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (69.8%) والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفق).
- **تحليل للفقرة السادسة:** يتبيّنُ من الفقرة رقم (6)، والتي تنصّ على (الاعتماد على النشرات الدورية لتقارير المالية الدورية تساعد المصارف في تقليل المخاطر وتجنّب الأزمات مع الأخذ بالحسبان المتغيّرات الحديثة، التي تُعتمد كمؤشّرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية في: الائتمان، والاستثمار، والسيولة، ورأس المال). أنّ متوسّطها الحسابي قد بلغَ (3.20) أكبر من (2.60)، وأقلّ من (3.39)، ممّا يدلّ على أنّ العّينة تختار نظرة (محايد) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف إجابات الأفراد للفقرة (6) عن وسطها الحسابي يلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.80)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (60.8%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (محايد) .

الاستنتاجات:

1. التقارير المالية المعلنة بصفة دورية تبيّنُ وضع درجة المخاطرة الائتمانية المصرفية تؤثّر في الأداء المالي للمصارف، ومِن ثَمّ فأنّ التأثير سلبي (عالي المخاطرة) أو ايجابي (منخفض المخاطرة).

2. وخلال تحليل فقرات الاستبانة التي صُمّمَتْ للبحث والخاصّة بالمحور الأول الخاص بجودة التقارير المالية إذْ كانت النتائج الإحصائية. (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية) (3.6، 0.77، 73.4)، والتي تعني أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفق)، ويدلّلُ على أنّ هناك إجماعَ تحكيمٍ على الموافقة.
3. و تشير النتائج الإحصائية حصول المحور الثاني على وسطٍ حسابي (3.42)، وهو أعلى من الوسط الفرضي (3) إلا أنّ الانحراف المعياري يدُلّ على تجانس آراء عيّنة البحث، إذْ بلغ (0.82) وبنسبة مئوية بلغت (67.9 %)، أيّ بمعنى أنّ اتّجاه العّينة نحو (أتّفق) وهذا يشير إلى اتفاق عيّنة البحث.
4. تُمثّل عملية جودة الإفصاح الشامل الدقيق عن المخاطر الائتمانية في القوائم المالية المصرفية صورة حقيقة وواقعية عن المركز المالي للمصرف.
5. تُعدّ جودة التقارير المالية لكُلّ مصرف معيارًا من معايير الشفافية والنزاهة في الأداء المالي والمحاسبي.

التوصيات :

1. توجيه المصارف والمؤسّسات المالية في أنْ تكون قوائمها المالية المُفصح عنها ذات تفاصيل شاملة ودقيقة عن وضع المخاطر الائتمانية.

2. جودة التقارير تجعل عملية منح المخاطر الائتمانية محلُ اهتمامها وتطويرها، كي تساعد في رفع مستوى الأداء المالي للمصارف، وممّا يجعل المصارف تحقّق أهدافها وتصل إلى أعلى معدّلات أرباح؛ لأنّ المخاطر الائتمانية أكثر الأنشطة المصرفية تحقيقا للأرباح.

3. نشر القوائم المالية المصرفية في المواقع الالكتروني الخاصّة في كُلّ مصرف بصفة مستمرّة يسّهل على زبائنها التي تخصّ منح المخاطر الائتمانية.

4. الالتزام وتطبيق المعايير المصرفية الدولية التي تساعد القطاع المالي والمصرفي العراقي على مواكبة التطوّرات العالمية في العمل المالي والمصرفي.

5. تكوين دراسة أكثر توسّعا لدراسة المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية ومقارنتها بمصارف أخرى تكون ناجحة في منح المخاطر الائتمانية؛ للوقوف على الأسباب التي تتسبّب في إحباط المصارف من الاستفادة الكاملة من عملية منح المخاطر الائتمانية، والتمكّن من إدارة المخاطر الائتمانية بصورة متطوّرة.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

السامرائي، محمد حامد مجيد، (٢٠١٦)، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، كلّية الأعمال، عمان.

العبدون، أشرف هاشم ،(٢٠١٨)، الاتّجاهات الحديثة في المراجعة وانعكاساتها على استمرارية المنشآت وفق منظور تحقيق جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلّية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.

النجار، عايش عبدالله عايش (٢٠١٦) ، العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية رسالة ماجستير غير منشورة. كلّية التجارة، غزّة.

الدوريات العلمية:

1. حسين محمد إبراهيم محمد (٢٠١٩)، قياس تأثير جودة التقارير المالية، وآليات حوكمة الشركات، وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءة القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية مجلّة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس كلّية التجارة، مجلّد ٢٣، عدد ٢، مصر.

2. حسين علي إبراهيم ومصطفى، حمد عبد، (٢٠١٩)، تحسين جودة التقارير المالية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المعزّزة بتكنلوجيا المعلومات (IT-BSC) دراسة تجريبية في العراق، مجلّة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلّية الإدارة والاقتصاد مجلد ١٥ ، العدد ٤٨، جامعة تكريت العراق.

3. خلف، محمد سامي سلامة، (٢٠٢٠)، أثر التخصّص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيّدة بالبورصة المصرية مجلّة الفكر المحاسبي، كلّية التجارة ، مجلّد ٢٤ عدد ٤ جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية. 4. الصايغ، عماد سعد، عبد المجيد، حميدة محمد (٢٠١٥)، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية مجلّة المحاسبة والمراجعة، المجلّد 3، العدد ١، مصر.

5. عبيد زهراء ناجي، (٢٠١٨) دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية، مجلّة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلّد ٢٤، العدد ١٠٧ ، الجامعة التقنية الوسطى، العراق.

٦. علي جابر محمد (٢٠١٧)، أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في الشركات المصرية المسجّلة بالبورصة ، مجلّة كلّية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلّد ٥٤، العدد 1، مصر.

5. عيطة، متولي السيد متولي (٢٠١٩) تحليل العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية - - التطبيق على بيئة الأعمال السعودية، مجلّة المحاسبة والمراجعة، مجلّد ٨ عدد 1.

6. محمد عبدالله حسين يونس، (٢٠٢٠)، أثر تبنّي جودة التقارير المالية والقدرة الإدارية على العلاقة بين ممارسات تجنّب الضريبة وكفاءة القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية.

7. أبو كرش، شريف (٢٠٠٥) إدارية مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدّمة إلى المؤتمر العلمي الأول . الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحدّيات المعاصرة، المنعقد بكلّية التجارة في الجامعة الإسلامية.

8. حنفي، عبد الغفار (٢٠٠٠) تنظيم وإدارية البنوك، بدون طبعة ، المكتب العربي الحديث، مصر. خضراوي، نعيمة (٢٠٠٨) إدارية المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير الجزائر الراوي. .

9. الزبيدي، حمزة (٢٠٠٢) إدارية الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع عمان خالد الأردن.

10. الصيرفي، عبد الفتاح (٢٠٠٦) إدارية البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

11. قالي، بثينة (٢٠١٩) إدارية مخاطر القروض البنكية وآثارها على ربحية البنك، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة ، كلّية العلوم الاقتصادية، جامعه العربي.

2. foreign references

1. A. Thesis: 1. Gan, H., (2015), CEO managerial ability, corporate investment quality, and the value of cash. PhD thesis, Virginia Commonwealth University.

B. Periodicals:

2 . Balakrishnan, K., Core, J. E., & Verdi, R. S., (2014), the relation between reporting quality and financing and investment: Evidence from changes in financing capacity Journal of Accounting Research, 52 (1),

.3. Badertscher, B. A., Shanthikumar, D. M., & Teoh, S. H., (2019), Private firm

investment and public peer misvaluation. The Accounting Review, 94 (6), 31-60.

4. Biddle, G. C., & Hilary, G., (2006), accounting quality and firm-level capital investment. The accounting review, 81 (5), 963-982. 4. Biddle,et.al., (2009). How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment

Efficiency?, Journal of Accounting and Economics, Vol.48(3-2)

5. Brogaard, J., Ringgenberg, M. C., & Sovich, D., (2019), the economic impact of index

investing. The Review of Financial Studies, 32 (9). 3461-3499..

.6. Bzeouich, B., Lakhal, F., & Dammak, N., (2019), Earnings management and corporate investment efficiency: does the board of directors matter?. Journal of Financial Reporting and Accounting.

7. Chang, M., Hooi, L., & Wee, M., (2014). How does investor relations disclosure affect

analysts' forecasts?. Accounting & Finance, 54 (2), 365-391.

8. Chen, C., Young, D., & Zhuang, Z., (2013). Externalities of mandatory IFRS adoption: Evidence from cross-border spillover effects of financial information on investment

efficiency. The Accounting Review, 88 (3), 881-914.

9. Gao, P., & Liang, P. J., (2013), Informational feedback, adverse selection, and optimal disclosure policy. Journal of Accounting Research, 51 (5), 1133-1158.

10 .Gomariz, M. F. C., & Ballesta, J. P. S., (2014), Financial reporting quality, debt

maturity and investment efficiency. Journal of banking & finance, 40, 494-506.

11 .Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F., (2016), Accounting conservatism and firm

investment efficiency. Journal of Accounting and Economics, 61 (1), 221-238.

12 . Lin, W. Y., Wu, M. H., & Chen, M. C., (2018), Asymmetry herding behavior of real

estate investment trusts: evidence from information demand. Journal of Risk, 21.(2)

13 .Verdi, R. S., (2006), financial reporting quality and investment efficiency. Available at SSRN 930922.

14. Ward, C., Yin, C., & Zeng, Y., (2020), motivated monitoring by institutional investors and firm investment efficiency. European Financial Management, 26 (2), 348-385.

15. Mekasha, G., (2011) Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian Commercial Banks, Ethio pia, Thesis of Master, Addis Ababa University 10.D Jan Plesi atal (2019) The Effect of Credit Risk on Financial Performance of

Books:

1 .Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D., (2020), intermediate accounting IFRS . John Wiley & Sons.

2. Reilly, F. K., & Brown, K. C., (2011), Investment Analysis and Portfolio Management (Text Only), Cengage Learning.

3.Best, Ferdy Van, Geert Braam, Suzanne Boelens, (2009), Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics. Nice Working Paper 09-108 April 2009.